

يمكن إعادة الانخفاض الحاصل في نسبة العاملين في الزراعة الى ان العمال الزراعيين والمزارعين يتكون أراضي الضفة الغربية من أجل العمل في إسرائيل . وقد جاء في تقرير للحزب الشيوعي الإسرائيلي ان « ٢٣٨٠٠٠ دونم من الأراضي الزراعية لم تفلح في العام ١٩٦٨ — ١٩٦٩ في المناطق المحتلة ، ووصل هذا الرقم الى ٣٥٤٠٠٠ دونم في عام ١٩٦٩ — ١٩٧٠ . وبناء عليه تترك التربة الزراعية في الضفة الغربية دون حراثة ، لان على العمال ، وحتى ملاكي الأراضي الصغيرة ، البحث عن عمل في إسرائيل » (١٠٧) .

الزراعة

كان للاحتلال الإسرائيلي أثر عميق في زراعة الضفة الغربية . وقد تحددت سياسة الاحتلال الاقتصادية نحو زراعة الضفة الغربية باعتبارين : جعل تلك الزراعة تفي بغرض مد « عوامل الانتاج الأخرى » ، بكلمات وزير الدفاع الإسرائيلي ، وجعلها تخدم الخطط الإسرائيلية في الأسواق .

وفي الشهور التي تلت الحرب ، أقرت السلطات الإسرائيلية سياسة «جسور مفتوحة» يستطيع مزارعو الضفة الغربية بواسطتها شحن فائض منتجاتهم الزراعية (والصناعيون شحن منتجاتهم) عبر الجسور التي تمتد فوق نهر الأردن الى الضفة الشرقية غير المحتلة، وهكذا يسوق حوالي ثلث ناتج الضفة الغربية الزراعي في الضفة الشرقية . والجسور طبعاً « مفتوحة » باتجاه واحد فقط ، وحرية الاستيراد من الضفة الشرقية غير مسموح بها . وعلى المدى الطويل ، تعمل سياسة « الجسور المفتوحة » هذه على ابقاء ممر اقتصادي بين الضفة الغربية والمناطق العربية المجاورة ، وذلك اعتبار سياسي هام اذا ما أريد للاعلام الإسرائيلية في الوصول الى الأسواق الواسعة للبلدان المحيطة ان تتحقق . (وحتى منذ الآن ، يحقق التجار الإسرائيليون فائدة جمة عن طريق شحن بضائعهم الى الضفة الشرقية تحت علامة صناعيي أو مزارعي الضفة الغربية وغزة . ومع ان المغزى الاقتصادي لهذه العملية ما زال محدوداً ، فإن معناها الاقتصادي والسياسي الممكن كبير جداً) .

وبعد الحرب مباشرة حلت سياسة « الجسور المفتوحة » مشكلة الإسرائيليين في تصريف فائض منتجات الضفة الغربية الزراعية . فمن ناحية ، لو ترك الناتج دون أن يباع ، لكان اقتصاد الضفة الغربية انهار كلياً ، وكان من الممكن ان تزداد مقاومة الشعب ، وكان توفير الخدمات الضرورية استنزافاً للاقتصاد الإسرائيلي . ومن ناحية أخرى ، لو كانت فواكه وخضروات الضفة الغربية قد وصلت الى الأسواق الإسرائيلية في الشهور التي تلت الحرب ، لكانت جعلت المنتجات الإسرائيلية المنافسة تباع بسعر أقل بمقدار ٢٠ الى ٢٥٪ (١٠٨) . وفي البداية ، منع الإسرائيليون بيع منتجات الضفة الغربية في الأسواق الإسرائيلية عن طريق إجراءات تتطلب تصاريح خاصة وكشوفات طبية على الأغذية المحفوظة وشهادة بأن البضاعة المستوردة لن تسبب في أي فائض إسرائيلي (١٠٩) .

وقد أصدر وزير الزراعة الإسرائيلي تعليمات بشأن زراعة الضفة الغربية دعت الى التقليل من اعتماد الضفة الغربية على التجارة مع الضفة الشرقية وادخال المحاصيل التي قد تكون مكملة للاقتصاد الإسرائيلي ، وصالحة للتصدير الى أوروبا او المعالجة في إسرائيل (١١٠) . ذلك انه في الوقت الذي كانت فيه الحكومة الإسرائيلية مهتمة في الحفاظ على سبل الصادرات من الضفة الغربية الى الضفة الشرقية ، كانت تخاف من الاستمرار في الاعتماد على التجارة مع عمان . وقد عملت الصادرات الى الضفة الشرقية على منع ناتج الضفة الغربية من انخام السوق الإسرائيلية او بفائده دون بيع ، وجلبت عملة صعبة حسنت وضع